بطالة الخريجين في العراق المشكلة والحلول المقترحة

أ.د.طه جزاع مزبان أ.م.مازن كامل جاسم

جامعة بغداد / مركز البحوث التربوية والنفسية

ملخص البحث

لمشكلة البطالة آثار اجتماعية واقتصادية ، فضلاً عن الآثار النفسية المدمرة والخطيرة والتي قد تهدد الدول بالانهيار بعد ان تقود الانسان إلى التشرد والضياع والاجرام ، وكثيراً ما يمارس العاطلون عن العمل عادات سيئة مثل لعب القمار وتعاطي الكحول والمخدرات هروباً من الواقع وتناسياً لهمومهم ومشكلاتهم .

ومما ينبغي الاشارة اليه ، ان النسبة الأكبر من البطالة في المجتمعات النامية تمثلها الفئة المتعلمة من أصحاب الشهادات العليا ، وهذا شيء مؤلم .

ويعرف العاطل عن العمل بأنه (كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله بالآجر السائد) ويعتبر الفرد عاطلاً عن العمل في حالة من الحالات التالية :

1 – أتم تعليمه أو تدريبه ولم يجد عملاً .

2 – انتهى عقد عمله ولم يجد عملاً آخر .

3 – استغني عن خدماته قبل انتهاء عقده ولم يجد عملاً .

4 – يعمل ما يقل عن (14) ساعة في الاسبوع .

وسنتطرق في هذا البحث إلى أنواع البطالة وإلى أسبابها ومن ثم إلى الآثار النفسية والاجتماعية .

أما من حيث المعالجات ، فهناك عدة معالجات تقوم بها الدول للقضاء على البطالة أو الحد منها وهي :

1 – تشجيع راس المال الأ جنبي على الاستثمار وذلك بتوفير التسهيلات والضمانات .

2 – تخفيض الضرائب على المشاريع الكبيرة التي تشغل عدداً كبيراً من العاملين .

3 – دعم الزراعة عن طريق تجهيز الفلاحين بالأسمدة والبذور .

4 – تشجيع المشاريع الصغيرة من قبل الدولة .

وأخيراً تم اعداد برنامج وطني لمكافحة بطالة الخريجين عن طريق تشكيل دائرة للتشغيل المركزي تتولى توزيع العاطلين عن العمل على الوزارات وفق آليات معينة .

المقدمة :

تعد البطالة واحدة من أهم المشكلات التي يعاني منها عالمنا اليوم ، وأكثرها ظهورا وأشدها خطرا على الدولة وكيانها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني ، ومما لاشك فيه إن الأمن والاستقرار والرخاء والرفاهية لا تتحقق إلا بمشاركة أيادي جميع أفراد المجتمع من أجل العيش بأمن وطمأنينة وسلام . وبخلاف ذلك تصبح هذه المشكلة أكثر فتكا بالمجتمع لما لها من تأثيرات نفسية واجتماعية واقتصادية تؤدي بالنتيجة إلى اقتراف الرذائل وارتكاب الجرائم والعبث بالأمن وانتهاك المحرمات والاعتداء على أرواح الناس وممتلكاتهم بطرق غير مشروعة. وعلى الرغم من التقدم الحضاري والصناعي للكثير من دول العالم فمازالت هذه الدول تعاني من تزايد أعداد العاطلين عن العمل ومنهم نسبة كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد العالية، وبات هؤلاء يمثلون شبحا مخيفا وخطرا محدقا يهدد تلك الدول، ولم تستطع حكوماتها أن تضع حلولا مناسبة لهذه المشكلة بالرغم من تقدمها وارتفاع مستويات مداخيلها .

إن مشكلة البطالة فضلا عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية المعروفة، فأن لها أيضا آثار نفسية مدمرة وخطيرة قد تهدد الدول بالانهيار بعد أن تقود الإنسان إلى التشرد والضياع والإجرام وكثيرا ما يمارس العاطلون عن العمل عادات سيئة مثل لعب القمار وتعاطي الكحول والمخدرات هروبا من الواقع وتناسيا لهمومه ومشكلاته (عجوة ، 1406 هـ ، ص 154). وقد استطاع الإنسان عبر كفاحه الطويل أن يتخلص من سيطرة وظلم الإقطاع ، حيث تتكدس الثروة بيد المالك القوي ، ولم يدر في خلده انه سيقع مرة أخرى بيد صاحب المال ،وفي كلتا الحالتين كان الإنسان وما يزال هو المستعبد والمظلوم (السراحنة،2000، ص 8).

ومما ينبغي الإشارة اليه ، إن النسبة الأكبر من البطالة في المجتمعات النامية ، تمثلها الفئة المتعلمة من أصحاب الشهادات العليا، وهذا شيء مؤلم ،فعندما لا يجد أعدادا كبيرة من الأطباء والمهندسين ومن أصحاب التخصصات النادرة ، وخريجي الجامعات المختلفة عملا في بلادهم ، فأن ذلك يعود عليهم بخيبة الأمل والإحباط ، مما يضطرهم لهجرة بلدانهم وهي بأمس الحاجة إلى خدماتهم وخبراتهم وتخصصاتهم ،وقد بين الواقع بطلان الفكرة الشائعة بأن في مقدور أي إنسان أن يجد عملا إذا جد في البحث عنه ، وذلك لأن عقبات التوظيف كثيرة ، ومحاولات الاستثمار شاقة ، والأبواب موصدة ، فضلا عن احتكار السوق من قبل أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ، سيما وان لم تدعم الحكومات المستثمرين الناشئين والمشاريع الإنتاجية الصغيرة.

إن توفير فرص العمل والإنتاج من شأنها أن تعطي للقوى البشرية مجالا واسعا للتنمية وتحقيق الموارد ، مما ينعكس أثره على استتباب الأمن ، واستقرار الأنظمة السياسية والمؤسسات الاجتماعية ، وبالعكس من ذلك فأن ضيق فرص العمل يوصد الأبواب في وجه الكثير من أفراد المجتمع ، ويصيبهم بالإحباط والشلل عن القيام بأي عمل نافع ومنتج ، كما إن البطالة في الدول النامية تعني دخولها في دوامة المشكلات السياسية وهذا ما لمسناه في الحراك السياسي في الشارع العربي خلال

السنوات الأخيرة بما أطلق عليه تسمية ثورات الربيع العربي ، التي كانت تدل على الأقل في ظاهرها المعلن على استغلال الفقر والعوز والبطالة لتأجيج حركات الاحتجاج ضد النظم والسلطات الحاكمة . ومن المؤكد إن بطالة نسبة كبيرة من العاملين في مختلف الميادين وتعطيل طاقاتهم ، يؤدي أيضا إلى قلة الإنتاج القومي ، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار وإلحاق الضرر بالنسيج الاجتماعي ، والبناء النفسي للمواطن ، فما من شيء أقسى و أشد وطأة على الإنسان القادر على العمل من أن يكون عاطلا .

ماهية البطالة وأنواعها :

من اجل إيجاد حلول عملية نافعة لمشكلة البطالة ، لابد أن نعرف أولا من هو العاطل عن العمل ، إذ ليس كل من لا يعمل يدخل ضمن فئة البطالة . وقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله بالأجر السائد . وبناء على هذا التعريف أو التحديد فأن التلميذ والمعاق والمسن والمتقاعد ليسوا عاطلين . وفي السوق الأوربية يعد الفرد عاطلا في الحالات الآتية :

1 – أتم تعليمه أو تدريبه ولم يجد عملا .

2 – انتهى عقد عمله ولم يجد عملا آخر .

3 – استغني عن خدماته قبل انتهاء عقده ولم يجد عملا .

4 – يعمل ما يقل عن 14 ساعة في الأسبوع .(Mack , 1979 , p. 124)

إن البطالة مشكلة عالمية تعاني منها اغلب الدول سواء كانت صناعية أم زراعية رأسمالية أم اشتراكية متقدمة أو متخلفة ، والاختلاف في نسب البطالة ليس إلا ، وقد ازدادت هذه النسب بشكل مطرد بعد منتصف ستينيات القرن المنصرم (Ottosen & Thopson 1996 p. 1) وفي عالمنا العربي تكون البيانات دائما جزئية وضعيفة ، وغالبا ما تكون المعرفة والمعلومات المتوفرة عنها قاصرة ، ويعود ذلك إلى ندرة وطبيعة البيانات المتاحة عن القوى العاملة ورأس المال البشري (جليلي ، 2010). وفي العراق تقدر نسبة البطالــة بحـدود 12 % (بحسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2012) وهي نسبة ليست بالقليلة اخذين بنظر الاعتبار من لم يسجلوا ضمن هذه الفئة لسبب أو آخر ، أو ممن يعملون في أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية ،وغيرهم .

وتقسم البطالة إلى عدة أنواع وكما يأتي :

أولا – البطالة حسب نمط التشغيل ، وتقسم إلى عدة أنواع منها :

1 – البطالة السافرة : وهي مشابهة لتعريف منظمة العمل الدولية . أي وجود أفراد قادرين على العمل ويقبلون بالأجر السائد ، ويبحثون عن العمل من دون جدوى .

2 – البطالة الجزئية : وفيها يمارس الفرد عملا ، لكن بوقت أقل من ساعات العمل المتعارف عليها ، أو في أماكن غير مناسبة للتشغيل .(حويني وبدر ، 2007)

3 – البطالة الاحتكاكية : وتعني إن مجموعة من القوى البشرية القادرة على العمل تتزاحم مع قوى

أخرى على عمل محدد ، أي إن القوى البشرية تفوق العمل المطلوب انجازه.
(Bollm. Northnup , 1964 , p.435)

4 – البطالة المقنعة : وتحدث عندما يمارس مجموعة من الأفراد عملا معينا يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم ، وهذا يمثل من دون شك هدر في الاقتصاد لأن العامل يتقاضى أجرا من دون إنتاج حقيقي . وبمعنى آخر خلق فرص عمل روتينية هامشية لا يوظف فيها الإنسان قدراته وخبراته (مغازي ، ص 16).

ثانيا – البطالة بحسب نمط أو طبيعة النشاط الاقتصادي ، وتقسم أيضا إلى عدة أنواع منها :

1 – البطالة الفنية : وتعني أن هناك حاجة لعمال ألا إنهم غير مؤهلين للقيام به ، ومن أسبابه تطور الآلات والمكائن دون مواكبة العمال لهذا التطور .

2 – البطالة الدورية : وتعني إن الفرصة قد تتاح لبعض الأفراد للعمل حسب الطلب ، وان انخفاض أو انتفاء مثل هذا الطلب يدفع أصحاب المعامل والمصانع إلى تسريح كل العمال أو بعضا منهم .

3 – البطالة الموسمية : وتعني إن هناك قوى بشرية عاملة ومؤهلة لا تقوم بعملها خير قيام إلا في موسم محدد من العام ، وبالتالي فإنها تبقى معطلة في بقية العام، ويظهر هذا النوع من البطالة عادة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على المتغيرات الموسمية المؤثرة في الزراعة والحصاد حيث تزرع الأرض في موسم معين ويحصد الناتج في موسم آخر .

4 – البطالة المكشوفة : وتحدث حين تتوفر القوى البشرية المؤهلة والقادرة على العمل مع عدم توفر فرصة لذلك ،أي إن تلك القوى لا تقوم بعمل منتج فعلا وتبقى معطلة لسبب أو آخر بحيث لم تتمكن من استثمار وقتها فيذهب هدرا ، ومن أسبابها نقص المال ، وغياب العوامل المساعدة على الإنتاج ، وزيادة عدد السكان (Robinson , 1937 , p83) .

<u>أسباب البطالة</u>

عرف الإنسان البطالة منذ وجوده على سطح المعمورة ، وتشير التوقعات إلى إن هذه المشكلة ستظل باقية ببقائه على وجه الأرض ، بل إنها تتفاقم على مر الزمن سيما في الدول النامية التي ينتمي إليها العراق وبسبب ذلك فأن شبابنا يقاسي ويتعب ويحمل عائلته النفقات المالية ويبذل قصارى جهده في التحصيل الدراسي بمراحله المختلفة وصولا إلى حصوله على الشهادة الجامعية الأولية أو العليا ، لكنه سرعان ما يجد نفسه بعد التخرج عاطلا بلا عمل أو وظيفة، وانه مازال يعتمد في مصروفاته على أسرته مما يولد لديه شعورا بالإحباط واليأس الذي ينعكس على نفسيته بل ويؤثر على الوضع النفسي لأسرته بأكملها .

إن البطالة لا تعود إلى قلة أو انعدام الموارد البشرية ، إنما تعود إلى أسباب اقتصادية أو اجتماعية ترجع في مجملها إلى العنصر البشري من حيث سوء التخطيط ، أو سوء استخدام الموارد الطبيعية ، أو التكاسل (أبو عيشة ، 1431 هـ) ولذلك تتحمل الدولة والمجتمع جزءا مهما من المسؤولية ، ألا انه وفي بعض الأحيان تكون الأسرة والفرد نفسه جزءا من مسببات البطالة ،

فللتنشئة الاجتماعية الخاطئة أثرها في هذا الجانب ، إذ نجد الكثير من أولياء الأمور لا يغرسون قيم الاجتهاد في العمل وقدسيته في نفوس أولادهم منذ الصغر ، ولا يعبئون بهذه القيم أصلا سيما الأثرياء وأولادهم ، كما إن رغبة الأسرة في الحصول على مكانة اجتماعية عالية تجعلها تدفع أبنائها إلى اختيار مهن معينة كالطب والهندسة حتى وان كانت بالضد من رغباتهم وتوجهاتهم ، وان ذلك يؤدي إلى العكوف عن تعلم المهن الحرفية التي يحتاجها سوق العمل مما يشكل سببا مضافا لمشكلة البطالة ، مع إن الدين الإسلامي يعلي من شأن العمل اليدوي ويحث عليه ، ونجد في القران الكريم والسيرة النبوية الشريفة الكثير من الآيات والأحاديث التي تؤكد على قيمة العمل ، مثل قوله تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) (الجمعة : من الآية 10) التي تدعو المسلمين إلى عدم المكوث الطويل في المساجد ن وان ينصرفوا إلى أعمالهم بعد الانتهاء من الصلاة ، بل أجاز القران ممارسة العمل والتجارة خلال مناسك الحج بقوله تعالى (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) (البقرة : من الاية 198) وهناك من الأحاديث التي تدعو للاهتمام بالوقت واستثماره مثل قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أنا أكره أن أرى الرجل فارغا ، لا في عمل دنيا ولا آخرة) أو (إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة ، فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك اجر) وهذا من دون شك حديث واضح في الدعوة إلى العمل والإصرار عليه والاستمرار فيه حتى قيام الساعة . ومن الجدير بالذكر إن الإسلام يقيد حرية المالك في كسب ماله واستثماره ، بل انه يضع على كاهل أصحاب رؤوس الأموال واجبات وأعباء مالية كثيرة يؤديها للدولة وللمجتمع وللصالح العام وللفقراء والمساكين وأبناء السبيل في مقابل تمتعه بما بقي له من حقوق (نعمان 1985 ، ص 207) .

لقد أوجبت القيم الإسلامية العمل على الأفراد ، ولم تحمل الدولة كامل المسؤولية لتشغيل الناس لكي لا تحتكر تشغيل العاطلين ، حيث إنها لا يفترض أن تملك جميع وسائل الإنتاج ، ومن ثم فأن مسؤولية تشغيل الخريجين لا تقع على الدولة وحدها وإنما يشاركها في هذه المسؤولية أصحاب العمل ورؤوس الأموال ، كما إن تلك القيم توجب على العامل الالتزام بأخلاقيات العمل كالإخلاص والأمانة والإتقان في العمل وعدم هدر الوقت في غير صالح العمل ، مثلما توجب على أصحاب العمل مقابلة الإحسان بالإحسان ، وعدم البخل والشح على العمال أو استغلالهم (نبيل ، 2011) وبذلك فان الإسلام يرمي إلى إقرار العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن الاقتصادي ، وتقليل الفروق بين الطبقات الاجتماعية ، وتحديد تضخم الثروات وتجمعها في أياد معينة وتجريد رأس المال من وسائل الطغيان والجبروت ، وضمان حياة إنسانية كريمة لأفراد الطبقات الكادحة وهذا ما لم نجده في أفضل واحدث النظريات الاقتصادية الوضعية .

ونتطرق الآن إلى بعض الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى البطالة والى ازدياد نسبتها ويمكن إجمالها بالنقاط الآتية :

1 – التقدم الهائل في المكننة وفي آلات ووسائل الإنتاج وحلول الآلة محل العامل ، أو محل عدد من العاملين .

2 – تجميد رؤوس الأموال الوطنية بسبب تخوف أصحاب رؤوس الأموال من استثمار أموالهم ، وينطبق هذا الأمر على أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية أيضا وخشيتهم من دخول سوق العمل لغياب أو عدم تفعيل قوانين الاستثمار أو لعدم وضوح موادها والياتها التي تضمن تحويل أرباحها بيسر وسهولة ، أو بسبب عدم الاستقرار السياسي أو الأمني في الدول التي ينوون الاستثمار فيها .

3 – انتشار ظاهرة الربا التي تعيق النمو والتطور وتمنع إقامة المشاريع الاستثمارية التي تستوعب أعدادا من العاملين المحليين ، كما إن الفائدة المفروضة تؤدي إلى زيادة التكاليف ومن ثم زيادة الأسعار وضعف الطلب على المنتج، مما يؤدي إلى توقف المصانع واستغنائها بالتالي عن العمال . ومن الجدير بالذكر إن ما تقدمه المصارف الحكومية والأهلية من قروض بفوائد كبيرة له انعكاسات سلبية كالربا نفسه ولاسيما إن كانت المشاريع الاستثمارية من النوع الذي يحتاج إلى وقت طويل لبدء الإنتاج مما يسهم في تفاقم أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف الإنتاج أو اضطرار المستثمر إلى عرض مشروعه للبيع بخسارة تخلصا من تراكم الفوائد، ويقود ذلك بالنتيجة إلى تسريح العمال وقطع أرزاقهم ، لذلك حرم الإسلام الربا ، بينما يعده بعض الاقتصاديين في عصرنا الراهن من ضروريات الاقتصاد لفائدة المقترض والمرابي .

4 – تدخل دولة في شؤون دولة أخرى ومحاولة التأثير عليها في اختيار نظامها الاقتصادي مما يخلق مشكلة البطالة ويقلص فرص العمل بسبب غياب المشاريع أو المصانع الجديدة ، فضلا عن تدخل الدول الخارجية وإعاقة الدول الواقعة تحت نفوذها عن تطبيق قوانينها وتشريعاتها بما يتلاءم مع ظروفها ، علما إن الهيئة العامة للأمم المتحدة منعت في دورتها العشرين مثل هذه التدخلات في قرارها المرقم 31/أ الصادر في 21 ديسمبر عام 1965 والذي ينص على انه ليس من حق أي دولة أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في شؤون دولة أخرى
(شبانة ، 1404 هـ ، ص 235) .

5 – سوء استثمار الأراضي ، ويحدث ذلك عن طريق حصر ملكيتها أو التصرف بها في أيادي فئة محدودة من المتنفذين تتنعم بها وحرمان غالبية المواطنين من خيراتها ، مما يضيع فرص العمل والاستثمار إلا لعدد من المحسوبين على تلك الفئة .

6 – استيراد العمالة الأجنبية التي ترضى بأجور متدنية مثل العمالة القادمة من الدول الآسيوية الفقيرة وتفضيلها على العمالة المحلية ، اذ تمتاز هذه العمالة عوضا عن أجورها المتدنية بأداء العمل على الوجه الصحيح وعدم إضاعة الوقت واحترام قيمة العمل ، مما يغري أصحاب العمل على استقدامها بدلا عن العمالة المحلية .

7 – لجوء رؤوس الأموال الوطنية إلى استثمار أموالهم في دول أجنبية ، أو إيداعها في المصارف الأجنبية للحصول على فوائد عالية ومضمونة ، ويترتب على ذلك نقصان السيولة النقدية في أوطانهم الأصلية مما يضطرها – الدولة – إلى الاستدانة والبحث عن قروض قصيرة أو طويلة الأمد ، الأمر الذي يلقي على ميزانياتها عبئا اقتصاديا أثقل بكثير من الأرباح العائدة من الاستثمار الخارجي ،ولهروب رؤوس الأموال الوطنية أسباب كثيرة في مقدمتها الضرائب العالية على الإنتاج ،أو تخوف

أصحاب رؤوس الأموال من السياسات الاقتصادية غير المستقرة لدولهم ولجوئها بشكل مفاجئ إلى إجراءات اقتصادية تضر بمصالحهم مثل التأميم وغيره من أشكال النفوذ الحكومي في الاقتصاد الوطني (الخضير ، 1989 ، ص 16) فضلا عن عدم وجود بيئة استثمارية نشطة ، وغياب الاستقرار السياسي والأمني في بلدانهم ، وذلك ما يعاني العراق منه على سبيل المثال .

8 – هجرة الكفاءات إلى الخارج ، وما يمثله ذلك من خسارة البلاد لأفرادها المتعلمين الأكفاء وبينهم عادة عدد من النوابغ والعلماء الذين يفضلون الاستقرار في البلدان التي تمنحهم حق الهجرة ومن ثم الحصول على الجنسية وتوفر لهم ملاذا آمنا وتمنحهم الفرص للعمل وتحقيق طموحاتهم العلمية والحياتية التي يحلمون بها ، وتزداد بذلك البلدان التي هاجروا إليها نموا وتقدما بينما تزداد بلدانهم الأصلية فقرا وتراجعا .

9 – الهجرة من الأرياف إلى المدن ، وما تؤدي اليه هذه الهجرة من ترك الأراضي الزراعية والمراعي من دون استثمار وتركها عرضة للجدب والتصحر ، وبذلك يتحول المزارعين من منتجين تعتمد عليهم المدن إلى مستهلكين في هذه المدن مما يضيف أيضا أعباء جديدة للدولة في تقديم الخدمات ، ويخلق أزمة سكانية خانقة تعاني منها المدن الكبرى .

10 – ارتفاع نسب النمو السكاني بشكل كبير لا يتناسب مع إمكانيات الدولة وقدرتها على توفير فرص العمل وتحدث الزيادة السكانية عادة في القرى والأرياف أكثر مما تحدث في المدن بسبب الأعراف القبلية ، وبساطة أسلوب المعيشة ، ونمط حياة الأسرة الريفية .

11 – غياب التوجيه للأجيال الناشئة بأهمية العمل المهني والحرفي ، مما يؤدي إلى عكوفهم عن التدريب وتعلم المهارات ، وبالتالي فقدانهم لفرص العمل المتاحة ووقوعهم في فخ البطالة.

12 – ارتفاع معدلات الأعمار بسبب تقدم العلم ووسائل العلاج الطبي ، ورفع سن التقاعد الوظيفي على حساب الفرص التي يمكن أن تتوفر للشباب العاطلين عن العمل .

13 – غياب فلسفة التعليم العالي التي تأخذ بنظر الاعتبار حاجة البلد إلى سوق العمل ، وتوافق مخرجات التعليم مع هذه الحاجة ، ففي الوقت الذي يحتاج فيه سوق العمل إلى فنيين وحرفيين ماهرين ، نجد إن اغلب الكليات والمعاهد تهتم بالدراسات النظرية والإنسانية ، وتضخ سنويا آلاف الخريجين الذين لا يمكنهم سد تلك الحاجة الفعلية.

14 – عدم وجود حماية حقيقية للمنتج المحلي ، وشدة منافسة البضائع المستوردة لهذا المنتج ، ورخص أسعارها على حساب جودتها ، أو لانخفاض الضرائب المفروضة عليها ، ناهيك عن دخول الكثير من البضائع من المنافذ الحدودية من دون فحص وتدقيق حقيقي من قبل أجهزة السيطرة النوعية ، أو دخولها من منافذ غير شرعية .

<u>الآثار والنتائج :</u>

من الممكن تشبيه البطالة بالإخطبوط الذي يمد اذرعه في كل ميادين الحياة ، ويهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ومن المؤسف إن هذا الإخطبوط قد يدفع بالآلاف من العاطلين

إلى امتهان أعمال بائسة وغير لائقة، مثل بيع السكائر والمحارم أو غيرها من الحاجات الرخيصة ، وقد يحدث الأسوء حين يعرض البعض كرامته أو عرضه للبيع ، ويكتفي هؤلاء بالقليل من المال ، ويعيشون حياة البؤس والفقر والشقاء ، ولو توفرت فرص العمل الكريم والمناسب والإرشاد الصحيح لهذه الطاقات المعطلة والمسحوقة لترفعت عن الصغائر ، مما يعود بالنفع والفائدة لهم وللدولة وللمجتمع معا ، وإذا ما قمنا بزيارة إلى السجون أو دور الأحداث لوجدنا إن غالبية النزلاء هم ممن كانوا يعانون من البطالة والفراغ المادي والنفسي ، الأمر الذي دفع بهم إلى براثن الجريمة ، فضلا عن مشكلات الهجرة من الأرياف إلى المدن ، والضياع والتعثر في هذه المدن مما يمهد أمامهم طريق ارتكاب الجرائم من اجل توفير لقمة العيش ، أو العمل في أخس المهن وأحقرها ، أو يدفعهم في طريق الإدمان على الكحول والمخدرات وحبوب الهلوسة وغيرها.

إن أول ما يمس الفرد في كرامته وإنسانيته ، هو عدم تمكنه من كسب قوته مع قدرته ورغبته في ذلك وعندما يجد نفسه محروما من ابسط الحقوق مقارنة بالآخرين فان ذلك يسبب له شعورا ثقيلا بالألم والإحباط والإحساس بغياب العدالة ، ويزداد هذا الشعور قسوة حينما يكون معيلا لأسرة تنتظر منه لقمة عيشها وتأمين حاجاتها الملحة ، وينجم عن ذلك كله انهيارا خلقيا يقود إلى كثرة حوادث الشغب وجرائم الاعتداء على الآخرين والسرقة والقتل ، وتفشي الأمراض الجسمية والنفسية (الأمراض السايكوسوماتية) مما يترك آثاره المدمرة على النسيج الأسري ، فبسبب الفاقة وعدم وجود الدخل الثابت والمناسب ، تزداد المشكلات والنزاعات داخل الأسرة ، وهي كلها عوامل مساعدة على انحراف أفرادها وخروجهم إلى الشوارع تشردا وهروبا وضياعا لاسيما الصبية منهم . كما إن العاطل يشعر بالاغتراب النفسي فيعيش مغتربا عن نفسه وعن أسرته وعن محيطه الاجتماعي ، ويبقى في دائرة مغلقة ينظر إلى المجتمع بعداء وكراهية مما يولد لديه سلوكا معاديا للدولة والمجتمع على السواء لأنه يعدهما سببا لمشكلته ، أضف إلى ذلك كله مشكلات الفقر والجهل والمرض (ثالوث التخلف) وهي كلها أمراض اجتماعية خطيرة، ويرى العديد من علماء الاجتماع الجنائي إن الأوضاع الاقتصادية السيئة وعدم تكافؤ الفرص يؤديان إلى حرمان أعداد كبيرة من الأفراد من إشباع حاجاتهم الأساسية مما ينتج عنه الكثير من الأمراض الاجتماعية كالتشرد والتسول ، كما ان الفراغ الذي يعيشه العاطل عن العمل غالبا ما يقوده إلى الانحراف والإدمان على الكحول والمخدرات وارتياد مواخير اللهو الرخيص ، وأماكن البغاء ، وكلها تحتاج إلى مقدرة مالية يفتقدها العاطل ،فيجد نفسه مدفوعا بقوة الحاجة للحصول على المال ولو بطرق إجرامية وغير مشروعة.

إن الشباب العاطلين الذين لم تتيسر لهم سبل الكسب المشروع والعمل الكريم ، يعيشون على هامش الحياة عيشا ذليلا مهينا ، وينظرون إلى الناس بمنظار اسود لأنهم يرون الكثيرين يعيشون في بحبوحة ورفاهية وهم في فقر وفاقة ، فكيف نتوقع من هؤلاء العاطلين التحلي بالأخلاق الكريمة والاستقامة والالتزام بالضوابط والقوانين والأعراف ، وكيف يفكر الواحد من هؤلاء بالزواج والاستقرار وتكوين أسرة جديدة ، وهو لا يكاد يجد ما يسد به جوعه وعوزه ؟ لقد قدم العديد من الباحثين تصورات نظرية حول العلاقة بين البطالة والسلوك الإجرامي الناتج عن التأثيرات الاقتصادية

والاجتماعية والنفسية للبطالة ، فمن الناحية الاقتصادية فأن الجريمة ترتبط ارتباطا كبيرا بمظاهر الفقر ، واضطرار صغار السن والقاصرين إلى العمل في الشوارع وفي أماكن مريبة ، ليصبحوا عرضة للانحراف وسلوك طريق الجريمة ، واتفق علماء الاقتصاد والاجتماع معا على إن البطالة عادة ما ترتبط بانخفاض الدخل أو حتى انعدامه ، الأمر الذي يدفع بالعاطل وأسرته معه إلى براثن الفقر والحرمان وعدم التمكن من إشباع حاجاتهم الأساسية ، وربما يدفعهم بالنتيجة إلى مسالك الانحراف والجريمة . إن للفقر دورا أساسيا في رفع معدلات الانحراف والجرائم سيما السرقة والتسول والتشرد والدعارة ، ولاشك إن هذه الحقيقة لم تأت من باب التخمينات والتصورات النظرية ، بل إن المفكرين والكثير من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين اتخذوا من نتائج الدراسات الميدانية التي أجريت في هذا الميدان مستندا ومسوغا للإقرار بأن غالبية مرتكبي السلوك المنحرف هم من ذوي المستويات الاقتصادية المتدنية ، ومن العاطلين عن العمل تحديدا ، ومن البديهي أن التلازم بين الفقر والجريمة يأتي من كون الفقر ناتج عن الحرمان وعدم توفير المتطلبات الضرورية للفرد والأسرة ، وكذلك من صعوبة الحصول على الخدمات بأنواعها (الصحية والتعليمية والترويحية) فيشب هؤلاء محرومين وجهلاء غير قادرين على التمييز بين النافع والضار ، أو بين الخير والشر ، ويصبحوا لقمة سائغة لمختلف أشكال وظواهر الجنوح والانحراف .

لقد بينت الكثير من الدراسات الاجتماعية والنفسية إن الفقراء الذكور يتجهون نحو العدوان على أموال الآخرين وارتكاب الجرائم التي تسهل الحصول عليه ، بينما يدفع الفقر بالإناث (أو من يعيلهن من الذكور) إلى جرائم الدعارة والسمسرة ، أما الفقراء من الأحداث وصغار السن ، فأنهم غالبا ما يتجهون إلى التسول أو التشرد . إن العامل الاقتصادي بما يحتويه من عناصر ومتغيرات ليس هو العامل الحاسم والوحيد في هذا المضمار، فهناك عوامل أخرى بيئية واجتماعية ونفسية وثقافية تزاحمه ، ولو اطلعنا على العوامل الاجتماعية المرتبطة بالبطالة أساسا وتسببها في ارتفاع معدلات السلوك الإجرامي ، فإننا سنجد إن البطالة تؤدي في الغالب إلى نوع من العزلة الاجتماعية للعاطل ومن ثم تضعف علاقاته الاجتماعية وتتضاءل قدرته على التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه فيصاب بالاغتراب ويتخلى عن التزامه بالمعايير والقيم الاجتماعية والأعراف السائدة ، ويضطر للجوء بالتالي إلى قيم ومعايير أخرى تلاءم ظروفه الجديدة والتي تصبح مسوغا كافيا للسلوك الإجرامي والانحراف، ففي دراسة عن تأثير البطالة على الشباب وعلى من هم اكبر سنا ، تبين إنها تغير في المعتقدات والقيم والدافعية ومفهوم الذات (Feather 1990) كما بينت دراسة أخرى إن ازدياد نسبة البطالة تؤدي إلى الجريمة والعنف وانخفاض تقدير الذات (Edwards , 2009) ونشير هنا إلى نظرية الاختلاط التفاضلي (Differential Association Theory) التي تؤكد إن الفعل الإجرامي يقع عندما يتوافر له الموقف المناسب ، والموقف هنا أن يجد الشخص نفسه عاطلا عن العمل على الرغم من قدرته عليه ورغبته فيه ، مما يحفزه على الاختلاط بغيره من العاطلين الناقمين فيتبلور اتجاههم للانتقام من المجتمع والناس ، وقد تؤدي هذه الرغبة بالانتقام إلى ارتكاب العاطل جريمة الانتحار خلاصا من مشكلاته ، وانتقاما من المجتمع الذي وضعه في أتون المعاناة من

البطالة (Kposowa , 2003) ، (Preidt , 2011) وتفرز البطالة عادة فراغا يقود بدوره إلى الجريمة والانحراف ، ذلك إن الفراغ حين يتراكم وتشتد وطأته ، فأنه يصبح عبئا ثقيلا على الفرد، لأنه لا يستطيع استثمار وقته فيكون الوقت نقمة بدلا عن كونه نعمة وينقلب على صاحبه ابتداء ، وعلى المجتمع انتهاء . وفي بعض الأحيان تؤدي البطالة إلى هجرة العاطلين عن العمل بلدانهم إلى بلدان يتوقعون أن يجدوا فيها ضالتهم وسعادتهم ، لكنه في اغلب الحالات لا يجدون العمل في بلدان المهجر ، فيجدون أنفسهم بلا عمل أيضا لمدة قد تطول أو تقصر ، ومن دون مورد رزق ، وقد يلجأون تحت إلحاح الحاجة ، والخوف من الفشل ، وتهديد العودة إلى بلدانهم إلى الجريمة عوضا عما يتعرض اليه المهاجرون غير الشرعيين من عقبات في طريقهم إلى بلد المهجر ، وكثيرا ما تعرضوا للاعتقال ، أو راحوا ضحية النصب والاحتيال ، أو ماتوا غرقا في البحار قبل وصولهم سواحل الأمان التي رسموها في مخيلاتهم ، كما إن هؤلاء المهاجرين غالبا ما يسكنون في مناطق عشوائية خربة تفتقد إلى النظافة وشروط الحياة السليمة ، والتي عادة ما تكون مرتعا خصبا للسلوكيات المنحرفة وعصابات الجريمة .

أما من الناحية النفسية ، فأننا هنا كما يبدو لابد من أن نشير إلى نظرية عالم النفس الشهير ابراهام ماسلو (Maslow) ونعرضها بإيجاز . فقد توصل ماسلو بعد دراسته للحاجات الإنسانية والبايولوجية إلى إمكانية توزيع هذه الحاجات على شكل هرم تحتوي قاعدته الكبرى على الحاجات البايولوجية (الحرمانية) كالغذاء والماء والنوم والجنس ، وهي حاجات أساسية للحياة ولبقاء النوع ، فان لم يتم إشباع هذه الحاجات فأنها تولد لدى الفرد شعورا بالضيق والألم ، ويتوجب عليه إشباعها ليشعر بالتوازن ومن ثم ينتقل منها إلى حاجة أخرى ، وهي الحاجة إلى الأمن ، والأمن هنا لا يعني عكس الخوف فحسب ، إنما هو أوسع من ذلك ويشمل الأمن المادي والعائلي والنفسي والصحي ، وأمن الممتلكات والراحة والطمأنينة ، ثم ينتقل إلى الحاجة التي تليها وهي الحاجة إلى الانتماء ، فالإنسان كائن اجتماعي بطبعه ، وكل شخص يرغب في أن يكون له انتماء واحد على الأقل ، وقد يكون هذا الانتماء للأسرة أو للأصدقاء أو للعشيرة ، أو إلى طائفة أو جماعة رياضية أو فنية أو سياسية . إن الحاجات انفة الذكر تعد هي الأخرى أساسا لحاجات جديدة تعتمد عليها ، ووضع ماسلو هذه الحاجات الجديدة في المستويات العليا من الهرم ، وهذا يعني إن عدم إشباع الحاجات الأولية (الأساسية) يقود بالضرورة إلى عدم تحقق إشباع الحاجات العليا والتي أطلق عليها تسمية الحاجات النفسية (النمائية) ولا شك إن إشباع الحاجات الأساسية يتطلب مردودا ماديا لتحقيقه ، إذ لا يمكن للإنسان أن يشبع حاجته للغذاء والماء والجنس والأمن والانتماء من دون مقابل . ومن أهم الحاجات النمائية ، الحاجة إلى تقدير الذات والتي هي حاجة الإنسان للتقدير والاحترام والتي تنتج الثقة بالنفس ، فضلا عن حاجة تحقيق الذات ، وهي حاجة الشخص لأن يصبح أكثر مما يريد ، فأن كان يريد أن يصبح طبيبا فأنه يريد أن يكون طبيبا مشهورا ذا خبرة وهكذا في بقية المهن والوظائف . إن اغلب الحاجات التي ذكرناها هي حاجات عامة مشتركة بين الأفراد ، باستثناء بعض الحاجات النمائية التي تختلف تبعا للطموح والثقافة الشخصية ، فهناك من يمتلك الحاجة لتملك السلطة ، كما نجد إن

الثوار والمناضلين قد يستغنون عن حاجاتهم الأساسية البايولوجية لتحقيق مبدأ يؤمنون به ، مثلما يحدث في حالات الإضراب عن الطعام في السجون والمعتقلات من أجل تحقيق مطلب أو هدف معين ، وبشكل عام فأن عدم تحقيق الحاجات الأساسية بسبب ضعف الجانب المادي يؤدي بالضرورة إلى عدم تحقيق الحاجات الأكثر تطورا في هرم الحاجات ، أي الحاجات النمائية ، وتحقيق الذات ، وهذا يؤدي بدوره إلى شعور الفرد بالضيق والتيه واليأس والإحباط .

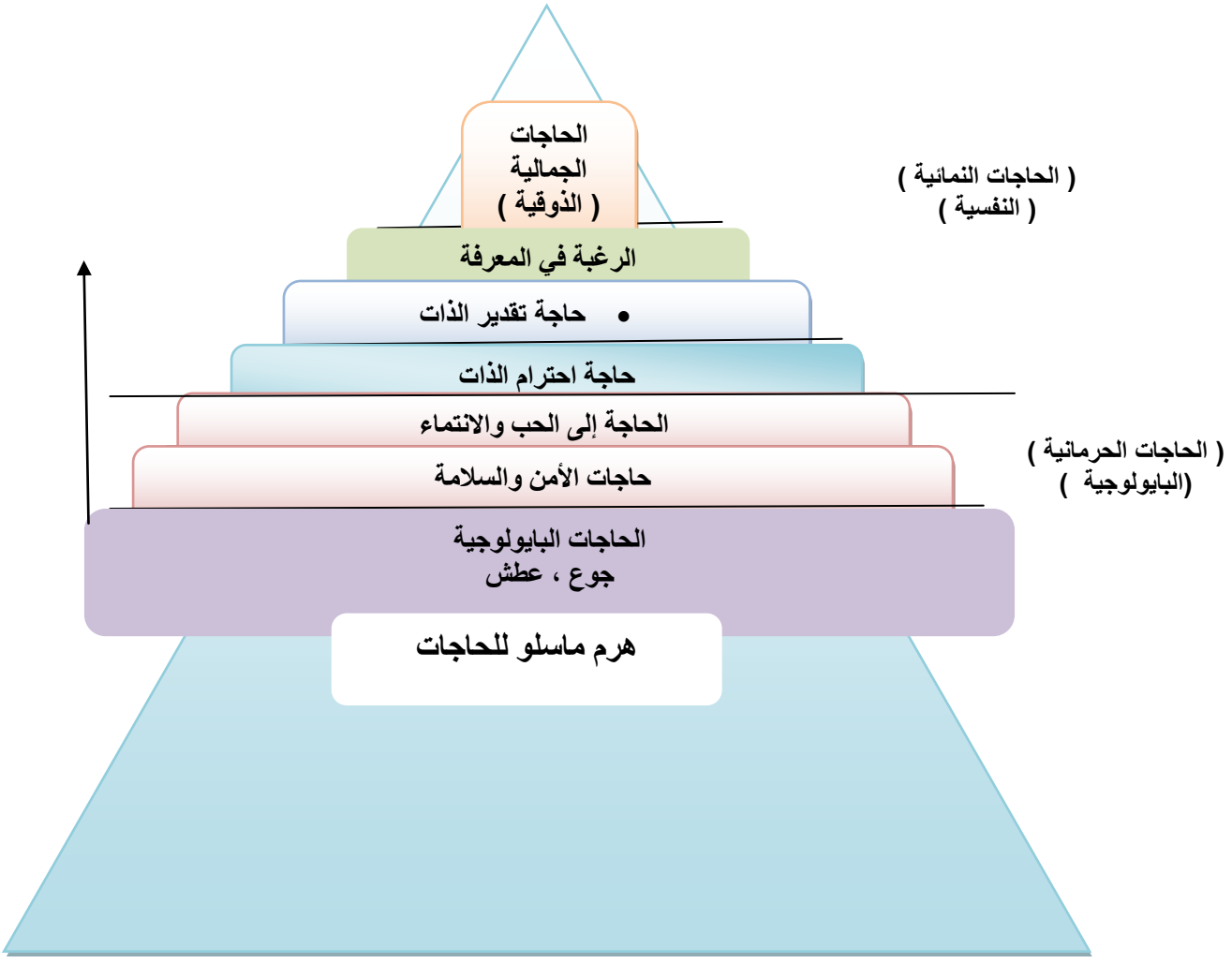

ويؤكد الكثير من علماء النفس والفلاسفة والمنظرين النفسيين ، أمثال سيغموند فرويد (Freud) و أدلر (Adler) ويونج (Young) على إن الشعور النفسي بالإحباط والفشل والضياع غالبا ما يؤدي إلى تغيرات بايولوجية وعضوية تسبب أمراضا جسمية ، عوضا عن دفع الفرد إلى الإدمان على الكحول والمخدرات والذي يتطلب مردودا ماليا لتلبيته ، لذلك نجد إن اغلب جرائم العاطلين ، هدفها الحصول على المال عن طريق التسليب أو السرقة وغيرهما من الطرق غير المشروعة والإجرامية .

ويمكن إيجاز الجرائم الناتجة عن البطالة كما أظهرتها الدراسات الميدانية في هذا المجال على النحو الآتي :

1 – هناك علاقة عالية بين البطالة وجريمة السرقة بالإكراه .

2 – هناك علاقة عالية بين البطالة وتعاطي المخدرات أو المتاجرة بها .

3 – هناك علاقة عالية بين البطالة وسرقات المساكن .

4 – هناك علاقة عالية بين البطالة وسرقات المتاجر .

5 – هناك علاقة عالية بين البطالة وجرائم البغاء .

6 – هناك علاقة متوسطة بين البطالة وسرقة السيارات .

7 – هناك علاقة متوسطة بين البطالة وجرائم هتك الأعراض والاغتصاب .

ويتضح من ذلك ، إن البطالة تمثل سببا رئيسا في انتشار أنواع عديدة من الجرائم والانحرافات مما يهدد كيان الدولة والنسيج الاجتماعي ، كذلك تفرز البطالة سخط العاطل على الدولة والمجتمع بشكل عام ، مما يسهل استغلاله من قبل بعض الجهات التي تتربص شرا بالدولة والنظام السياسي والمجتمع ، فتحاول تعبئة نفوس هؤلاء الشباب باتجاه معارض ومعاد ومخرب ، وقد يحدث الأسوأ باستغلالهم في عمليات مسلحة ، أو عمليات إرهابية ضد السلطة والدولة والمجتمع ، مثلما يحدث في بلدنا للأسف الشديد .

فضلا عما سبق ذكره من آثار سلبية ومدمرة للبطالة ، فأن هناك مشكلة اجتماعية أخرى تتسبب بها ، وهي مشكلة تأخر سن الزواج ، فكيف يتزوج من ليس له مردودا ماليا أو مصدرا للرزق لينفق على أسرته ؟ وكيف يمتلك مسكنا وما يتطلبه المسكن من حاجات ومتطلبات ؟ بل كيف يتمكن من دفع مستحقات ونفقات الزواج أساسا ؟ وان كان الشاب يحتمل التأخر في الزواج ، فأن الفتاة التي تتأخر في سن الزواج تتضاءل فرصتها بتقدم العمر ، وبذلك تزداد وترتفع معدلات العنوسة في المجتمع ، ناهيك عن إن تأخر سن الزواج يعرض المجتمع إلى مشكلات أشد خطورة ، تتمثل في الفساد الخلقي ، الذي قد يتخفى وراء مسميات زائفة مثل الزواج العرفي أو العلاقات غير الشرعية التي يتملص أصحابها من مسؤولية ما ينتج عنها من نسل ، أو تؤدي إلى عمليات إجهاض غير شرعية . وخلاصة القول فانه يمكن التوصل إلى النتائج الآتية التي تنجم عن البطالة :

1 – تسبب البطالة في نمو السلوك الإجرامي لدى الفرد العاطل ، أو لدى أفراد أسرته .

2 – تسبب البطالة في ظاهرة التفكك الأسري ، وارتفاع نسب الخصام والمشاجرات في الأسرة وفي حالة كون العاطل متزوجا ، فأن ذلك سرعان ما يؤدي إلى الطلاق .

3 – إن البطالة والركود الاقتصادي قد يضطر الدولة إلى ابرام اتفاقيات غير متكافئة مع بلدان أخرى ، مما يتيح لهذه البلدان التدخل أو التحكم بفرض شروطها القاسية لإبرام تلك الاتفاقيات .

4 – تسبب البطالة في تأخر سن الزواج لدى الشباب والعنوسة لدى الفتيات ، وانتشار مظاهر الزواج غير الشرعي أو العلاقات غير الشرعية وما تؤدي إليه من نتائج وخيمة على المجتمع .

5 – تسبب البطالة في ارتفاع نسبة الإدمان على الكحول والمخدرات ومشتقاتها .

6 – تسبب البطالة في تراكم الديون على الأفراد وعلى الدولة بشكل عام .

المقترحات والتوصيات والمعالجات :

ولدت مشكلة البطالة ، مع وجود الإنسان على هذه الأرض ، وتوسعت وازدادت تعقيدا ، مع تقدم الحياة ونمو المجتمعات ،وازدياد عدد السكان ، وتقلص فرص العمل ، ودخول الآلة في عمليات التصنيع والإنتاج وقد حاولت العديد من الدول المتقدمة إيجاد الحلول لهذه المشكلة العويصة والمتفاقمة بمرور الزمن ، ألا إنها لم تتمكن من القضاء عليها نهائيا ، وان استطاعت من تخفيض نسبتها إلى حد ما . وفي العراق تبدو المشكلة أعمق، وأكثر حدة وصعوبة مع ازدياد أعداد الخريجين ، وتقلص الفرص ، وغياب التخطيط العلمي ، وعدم وجود سياسة اقتصادية وتعليمية واضحة في العقود المنصرمة. وهناك عدة معالجات عامة اعتمدتها الكثير من الدول لمشكلة البطالة ، سنوجزها هنا ، كما سنطرح مشروعا متكاملا وعمليا لمعالجة مشكلة بطالة الخريجين في العراق .

أولا : المعالجات العامة لمشكلة البطالة :

1 – تشجيع الاستثمار الأجنبي ، وذلك عن طريق تطمين أصحاب رؤوس الأموال الأجانب من خلال قوانين الاستثمار الوطنية التي ينبغي أن تضمن لهم تحويل أموالهم وأرباحهم عن طريق توفير الخدمات المصرفية بيسر وسهولة ، وإعفائهم من الضرائب لعدة سنوات بشرط تشغيلهم وتوظيفهم للعمال والمهارات المحلية في مشاريعهم بنسبة عالية تحددها الجهات المعنية .

2 – تشجيع الاستثمار المحلي ، وذلك بحماية رأس المال ، وخفض نسبة الفوائد على الودائع في البنوك والمصارف الوطنية تشجيعا لأصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في سوق العمل المحلية بعد أن يتأكدون من تحقيقهم لأرباح أعلى من الأرباح المتأتية عن طريق الفوائد المصرفية .

3 – تخفيض نسبة الضرائب على المشاريع الكبيرة التي تشغل عددا كبير من العاملين والموظفين .

4 – دعم الزراعة عن طريق تجهيز الفلاحين بالمكننة والبذور والأسمدة والقروض الميسرة ، وتوجيه اهتمام الدولة باستصلاح الأراضي الزراعية ، وإقامة المشاريع الزراعية الإنتاجية للحد من ظاهرة الهجرة من الأرياف إلى المدن .

5 – خفض سن التقاعد الوظيفي ، وتشجيع موظفي الدولة على الإحالة إلى التقاعد بتخصيص رواتب مجزية ومقاربة لرواتب أقرانهم في الخدمة الوظيفية .

6 – إتباع سياسة تعليمية جديدة تعطي لمتطلبات سوق العمل أهميتها من خلال توزيع الطلبة على الاختصاصات المطلوبة كالاختصاصات الفنية والحرفية ، ويلاحظ في هذا المجال وجود قصور واضح في السياسة التعليمية في العراق ، إذ إن هناك (242) إعدادية مهنية تضم بحدود(64000) بعد زيادة نسبتها في السنوات الأخيرة ، ألا إنها ما تزال دون الطموح ، سيما وان العراق بحاجة إلى جهود كبيرة لإعادة الأعمار ، وتنفيذ مشاريعه الخدمية والإستراتيجية في المستقبل المنظور .

7 – أهمية التدريب المهني في مناهج التعليم الصناعي الثانوي وفي الكليات التي لها علاقة بالصناعة والعمل على أن يكون التدريب حصرا للمهن التي يتطلبها سوق العمل .

8 – تحديد ساعات العمل للعاملين في المصانع والمشاريع الخاصة ، منعا للاستغلال الذي قد يتعرضون إليه من قبل أصحاب تلك المصانع والمشاريع ، أو تشغيلهم ساعات إضافية بأجور زهيدة ، والاستعاضة عنهم في العمل المضاف بعمال آخرين قدر الإمكان .

9 – تشجيع الدولة للمشاريع الصغيرة التي يؤسسها الشباب بقروض ميسرة من دون فوائد أو بفوائد رمزية وقيام الدولة بدعم هذه المشاريع بتسهيل حصولها على المعدات والآلات والتدريب على استخدامها .

10 – منع تشغيل صغار السن واستغلالهم بأجور بسيطة بدلا عن تشغيل الشباب بأجورهم المناسبة .

11 – توزيع المصانع والمشاريع الاستثمارية على محافظات العراق كافة ، وعلى المدن والقرى والأرياف وبناء المدارس والمراكز الصحية وغيرها من الدوائر الخدمية في هذه القرى والأرياف للحد من الهجرة الفلاحية إلى المدن .

12 – توفير العمل لسكنة الأرياف ، مثل التشجيع على إقامة المناحل ومشاريع تربية الدواجن والأغنام وصناعات الألبان ، وتقديم المساعدة لأصحابها على شراء أو تسويق منتجاتهم .

13 – الحد من قدوم العمالة الأجنبية وذلك عن طريق مراقبة مكاتب التشغيل ، وفرض غرامات عالية أو عقوبات قانونية مناسبة في حالة مخالفة تلك المكاتب لضوابط وشروط استقدام العمالة من الخارج.

14 – تشجيع قطاع السياحة ، بما يوفر الفرص لأياد عاملة لا يستهان بإعدادها .

15 – حماية المنتج العراقي من المنافسة ، بفرض ضرائب عالية على البضائع الأجنبية ، مقابل مساعدة الدولة لإيجاد أسواق خارجية للمنتج الوطني .

16 – تنظيم الأسرة والحد من ارتفاع معدلات النمو السكاني ، والتركيز في حملات التوعية والتنظيم الأسري على القرى والأرياف التي تشهد عادة نموا سكانيا متزايدا باضطراد .

<u>ثانيا : مشروع معالجة بطالة الخريجين في العراق(مشروع الأمل) :</u>

إن حل مشكلة بطالة الخريجين التي أصبحت تمثل ظاهرة وربما أزمة مستعصية الحل في المجتمعات النامية ومنها المجتمع العراقي ، تتطلب جهودا حكومية مكثفة تساندها جهود الفعاليات الاقتصادية المتمثلة بالمعامل والمصانع والشركات الأجنبية والوطنية والمنظمات المهنية ، سيما وان هذه المشكلة باتت مشكلة متراكمة ومعقدة مع تقلص فرص العمل والتوظيف وتراكم أعداد الخريجين للسنوات الماضية بمختلف اختصاصاتهم العلمية والإنسانية بسبب غياب التخطيط وعدم تلاؤم مخرجات التعليم العالي مع الحاجة الفعلية للبلد . وإزاء هذه المشكلة المركبة التي تترك آثارا اجتماعية ونفسية مدمرة ، يمكن تقديم عدد من المقترحات العملية التي تسهم في القضاء أو الحد من مشكلة بطالة الخريجين . وعلى النحو الآتي :

1 : كان الخريجون في العراق والى عقود قليلة ماضية ، يشملون بما كان يسمى (التعيين المركزي) حيث يجد غالبية الخريجين فرصة مناسبة للتعيين في إحدى الوزارات أو

المؤسسات أو الهيئات أو شركات القطاع العام ،وإذا كان من الصعوبة العودة إلى هذه الصيغة بسبب تراكم أعداد الخريجين ووجود فائض من الموظفين في بطالة مقنعة ، فيمكن الاستعاضة عن ذلك بإنشاء دائرة (التشغيل المركزي) التي ترتبط بمجلس الوزراء ، ويتم تخصيص المبالغ اللازمة لها من الميزانية العامة لتحويلها إلى الوزارات وغيرها التي يتم تشغيل الخريجين فيها وفق صيغة (عقد تشغيل) بمبلغ محدد ومقطوع لا يقل عن 300 دولار شهريا . على ان يتم صرف هذه المستحقات حال تنسيبه إلى عمل ما أو تصرف له حال تسجيله وتستقطع منه في حال رفضه العمل المكلف به ، وذلك لتجنب تسجيل طلبات من قبل خريجين لديهم عمل معين .

2 : تقوم دائرة (التشغيل المركزي) بإعداد استمارات خاصة بالتشغيل للخريجين من سكنة محافظة بغداد حصرا ، يقدم فيها المتخرج ما يثبت تخرجه واختصاصه الدقيق مع البيانات والمستمسكات الرسمية المطلوبة ويقوم الخريج بتحديد ثلاثة اختيارات للاماكن التي يرغب العمل فيها على ان تكون متناسبة مع اختصاصه وقريبة نوعا ما من منطقة سكنه .

3 : تنشئ دائرة (التشغيل المركزي) فروعا لها في المحافظات كافة ، أو في مركز محافظة واحدة للمحافظات المتقاربة ، وتقوم هذه الفروع بإعداد استمارات خاصة بخريجي المحافظات على غرار استمارة الدائرة المركزية ، وبالإجراءات نفسها .

4 : يتم إعلام الوزارات والمؤسسات والهيئات وشركات القطاع العام بهذه الإجراءات لتحديد حاجتها إلى تلك التخصصات ، مع التأكيد على إن ذلك لا يتطلب منهم درجات وظيفية أو تخصيصات مالية ، وعلى الجهة التي يعمل فيها المتخرج تدريبه على الأعمال التي يتطلب منه انجازها ، ورفع تقارير تقويمية فصلية عن عمله وكفاءاته إلى دائرة (التشغيل المركزي) والى الفروع التابعة لها في المحافظات ، للاستفادة منها في حال توفر الدرجات الوظيفية جراء التخصيص السنوي أو النقل أو الاستقالة أو الإحالة على التقاعد أو الوفاة ، لتعيين المستحقين من المشتغلين في هذه الدرجات بحسب تقويماتهم الفصلية والحاجة إلى خدماتهم .

5 : يخضع الخريج المشتغل لضوابط العمل الوظيفي وينطبق عليه ما ينطبق على الموظف الحكومي باستثناء الترفيع والعلاوة ، وفي حالة تعيينه على الملاك الدائم يتم إضافة خدمته التشغيلية لأغراض الترفيع والعلاوة والتقاعد .

المراجع والمصادر

المصادر العربية :

١ –القرآن الكريم .

٢ –ابو عيشة ، محفوظ (1431 هـ) : البطالة من منظور أسلامي ، القاهرة ، مكتبة وهبة .

٣ –جليلي ، رياض (2010) : من اصدارات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

٤ –حويني ، احمد وعبد المنعم بدر (بلا تاريخ) : البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف ، اكاديمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض .

٥ –الخضير ، سعيد (1989) : ازمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت .

٦ –السراحنة ، جمال حسن احمد عيسى (2000) : مشكلة البطالة وعلاجها ، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، بيروت .

٧ –شبانة ، زكي محمود (1404 هـ) : اثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي ، بحث مقدم الى مؤتمر الفقه الاسلامي ، الرياض ، جامعة محمد بن سعود .

٨ –عجوة ، عاطف عبد الفتاح (1406 هـ) : البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض .

٩ –المصري ، رفيق (1993) : أصول الاقتصاد الإسلامي ، الدار الشامية ، بيروت .

١٠ – مغازي ، احمد (بلا تاريخ) : البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها .

١١ – نبيل ، محمد (2011) : المعطلون والبطالة ، تشخيص وتحليل البطالة في مصر ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية .

١٢ – نعمان ، فكري احمد (1985) : النظرية الاقتصادية في الإسلام ، دار القلم ، دبي .

المصادر الأجنبية :

1.Bollm . northnmp (1969) :economics of labour relations .sixth edition , Richard , D . Irwin Inc . ontorio , p– 435 .

2. Edwards . T. (2009) : unemployment communication studies 6–feb.

3. feather . T. (1990) : the psychological Impect of unemployment . springer series in social psychology . new York . U. S. A .

4. kposowa . A. (2003) : unemployment and suicide . journal of epidemiology and community health .

5. Robinson . J. (1937) : essays in the theory of employment . London .

6. mack . C. (1979) : youth employment . macmiller .

7. ottosen . garny . K. dougles .N. Thompson (1996) : praeget puplishers

8. preidt . R . (2011) : unemployment plays role in early death U. S. A .